المحاضرة الثالثة: مقومات الاقتصاد الدولي وأهم فروعه.

يبدو واضحاً من خلال المحاضرة السابقة بأن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت مبنية على التخصص، وهذا التخصص أدى إلى نوع من الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم. وهو ما انجرت عنه مجموعة من التبعات منها ما هو سياسي من قبيل التبعية مثلما تطرقت لها نظرية التبعية، عندما تصبح دول المحيط تابعة وخاضعة لمشروطية سياسية تفرضها دول المركز المتقدمة على دول المحيط المتخلفة. ومنها ما هو له صبغة أمنية وإستراتيجية، بحيث أن العلاقات الاقتصادية المتشابكة والمتداخلة القائمة على الاعتماد المتبادل التي جعلت الدول تعتمد على بعضها تحت شعار التخصص الذي طرحه **دافيد ريكارود** لتقليص الكلفة والوقت ورفع النوعية، والتي مفادها أن على كل دولة أن تتخصص في إنتاج سلعة أو خدمة ما وتقوم بتطويرها وتحسينها بحيث لا يمكن لأي دولة أخرى أن تنافسها فيها، وتقوم بمبادلة الفائض من منتوجها بسلع وخدمات مع دول أخرى تخصصت في إنتاج تلك السلع والخدمات، وبالتالي يكون الجميع مستفيد تحت شعار رابح–رابح، وهذا ما سينعكس على البعد الأمني والإستراتيجي بحيث يصبح دخول الدول في حروب مع بعضها البعض يجعل الجميع خاسر.

يجب أن يعتمد التكامل الاقتصادي الدولي على مجموعة من المقومات التي تعزز قيامه وتضمن الاستمرارية والبقاء له، وتنقسم هذا المقومات بين ما هو اقتصادي، سياسي أو ثقافي، إذ يقوم من الناحية السياسية على ضرورة أن تكون الأنظمة السياسية متقاربة من حيث الفلسفة والتوجهات الإيديولوجية، بحيث أن عدم التشابه بين الدول في طبيعة أنظمتها السياسية شكل أهم عائق في وجه معظم التجارب التكاملية في العالم، بينما كان التشابه السياسي في أنظمة الحكم عاملاً مهماً في نجاح تجارب تكامل عدة دول. بينما تعتبر المقومات الثقافية مهمة لتكامل الدول أيضاً بحيث التشابه في التقاليد والعادات والقيم والدوافع الاجتماعية يساعد لتحقيق النجاحات، عكس الاختلافات التي قد تؤدي إلى إعاقة التكامل إلى حد كبير. ويمكن اختصار مقومات الاقتصاد الدولي الضرورية لقيام تكامل ناجح من خلال ما يلي:

1-توفر البنية الأساسية: يقصد بها توفر بنى تحتية مثل طرق ووسائل نقل واتصال...، إذ يعتبر هذا المقوم كعنصر هام في نجاح أي تكامل اقتصادي.

2-توفر الموارد الطبيعية: يعتبر عامل أساسي لنجاح التكامل، حيث يعتبر عدم توفر الموارد الطبيعية لدى بعض الدول عاملاً محفزاً لدخولها في تكامل مع الدول التي تتوفر على موارد طبيعية.

3-توفر عناصر الإنتاج: يبين هذا العنصر أهمية العمل المتخصص والفني المحترف لأهميته بالنسبة للعملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة فيها.[i]

تشمل منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية عدة فروع نذكر من بينها:

1-التقسيم الدولي للعمل الذي يعتبر الركيزة التي بنيت عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ومن بينها التبادل التجاري الدولي.

2-التعاون الإنتاجي بين الدول، وكذلك الإنتاج الدولي الذي تنجزه الشركات المتعددة الجنسيات.

3-التجارة الدولية للسلع والخدمات والموارد والوسائل المالية والنقدية.

4-حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية على المستوى الدولي.

5- حركة القوى العاملة على الصعيد الدولي.

6- التبادل العلمي والتكنولوجي.

7-العلاقات المالية والنقدية والائتمانية الدولية.

8-التكامل الاقتصادي الدولي.

وتنشط العلاقات الاقتصادية الدولية عبر عناصر مختلفة من التقسيم الدولي للعمل. وهذه العناصر الفاعلة تأتي على مستويات عديدة هي:

1- الاقتصاد الجزئي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الأشخاص الذين يقومون بالعمليات الإنتاجية الخارجية.

2- المستوى الكلي: الدول المتخلفة والاتحادات التكاملية بين الدول،؟ المدن الكبرى والأقاليم في عدد من الدول.

3- كلا المستويين: تعمل الشركات التجارية والصناعية والمالية العالمية وكذلك المؤسسات الاستثمارية العالمية وصناديق الاستثمار والتقاعد وشركات التأمين... الخ.

4- المستوى فوق قومي: المنظمات الدولية والمؤسسات العالمية والشركات العابرة للقوميات أو المتعددة الجنسيات.[ii]

يبدو من خلال ما سبق بأنه عكس ما هو شائع، فإن الاقتصاد ليس مجرد دراسة المال فقط. إذ أنه يشمل دراسة عمليات التبادل التجاري، وتفسير اختلاف أسعار كافة السلع والخدمات التي تباع في الأسواق، التي تقدر بوحدات المال. حيث يقدم البائع سلعة مادية أو يعرض خدمة ما لقاء مبلغ مناسب يدفعه المشتري. لكن يدرس الاقتصاد أيضاً حالات أخرى مثل المقايضة، التي يقوم فيها تاجرين أو أكثر بتبادل سلع أو خدمات بطريقة مباشرة دون استخدام المال مطلقاً.[iii]

---

[i] جميل محمد خالد، مرجع سابق. ص 64،63

[ii] سيف نصرت، محاضرات العلاقات الاقتصادية الدولية (محاضرة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية). كلية العلوم السياسية جامعة تكريت، الصف الثالث، ص01

[iii] روبرت ميرفي، دروس مبسطة في الاقتصاد. ترجمة: رحاب صلاح الدين، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013، ص14